بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة بعنوان:

المال العام وحرمة التعدي عليه (١)

المـــال العـــام

مراقب بأجهزة رصد إلهية على مدار الساعة

لفضيلة الدكتور/ أحمد علي سليمان

عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الجمعة: ١٣ جمادى الأولى ١٤٤٦هـ / ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤م

نَص الخطبة:

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلامًا على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومَن على دربه اقتفى.. وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهدُ أنَّ سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله وخاصته وحبيبه، إمام المرسلين، وقائد الغرِّ الميامين (ﷺ)...

والصلاةُ والسلام الأتمّان الأكْملان، الأشْرفان الأنْوران، الأعْطَران الأزْهَران، المزْهِران المثمِران، المُشرقان المنيران، الأدومان المتلازمان؛ على مَن جُمِعَت كلُّ الكمالات فيه، وعلى آله وصحبِه وتابعيه..

عباد الله: أوصيكم ونفسي بتقوى الله، والخوف من الله، واللجوء إلى الله، والاعتصام بحبل الله... **أما بعد،،**

أيها الناس: للمال مكانة سامقة في هذه الحياة؛ بل هو عصبها وركن ركين من أركانها، وهو من أهم الأشياء المحببة إلى النفوس، وسُمي مالا؛ لأنَّ النفسَ البشرية تميلُ إليه فطريًّا: (جمعًا، وتحصيلا، وتشغيلا، واستثمارًا، وادخارًا، وربما اكتنازا)، وهو أحد زينتي الحياة الدنيا، قال تعالى: (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) (الفجر: ٢٠)، وقال: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الكهف: ٤٦).

(١) هذه الخطبة كُتبت بشكل تجديدي وإثرائي؛ للإسهام في زيادة وعي السادة العلماء والخطباء واطلاعهم على الجديد في الموضوع في عدد من العلوم الحديثة المتخصصة، جنبا إلى جنب مع الفكر الديني المستنير، في محاولة للاقتراب من المشكلات الحياتية والإسهام في تقديم الحلول الناجعة لها في إطار تحقيق أهداف خطبة الجمعة التي حددتها وزارة الأوقاف. وللسادة الأئمة والدعاة اختيار ما يناسبهم منها... والله تعالى ولي التوفيق.

- وزاده الله (عزَّ وَجَلَّ) إجلالا وتشريفًا بإدخاله في بعض العبادات،
- وجعل له وظائف متعددة؛ فهو وسيلة للتعامل بين البشر، ومن ثم قوام الحياة،
- وقد دعا المولى (عزَّ وَجَلَّ) إلى اكتسابه بطرق مشروعة ومتنوعة، فإما أن يكون:
  - أجرًا،
  - أو ميراثًا،
  - أو هبة،
  - أو وقفًا،
  - أو عطية،
  - أو مُحققًا لمنفعة متبادلة...

ودعا المولى (عزَّ وَجَلَّ) إلى إنفاقه في أنشطة مشروعة، وادخاره بشكل مشروع بعيدًا عن الاحتكار.

ونظرًا لأهميته الفائقة في الحياة فكان لابد للمال من قوة تحميه.

والمال نوعان: خاص، وعام، وقد جاءت التشريعات الربانية لتحمي المال عمومًا، غير أن المال الخاص دائمًا ما يحرص صاحبه على رعايته وحمايته، بيد أن بعض الناس يتساهلون في أمر المال العام؛ لذلك جاءت الأوامر الإلهية، والنبوية لتحميه، **والحقيقة التي يجب أن نعلمها جيدًا أن المال العام والتعامل معه مراقب بأجهزة رصد إلهية على مدار الساعة؛ حفاظًا عليه من السطو أو الإهمال...**

المقصود بالمال العام:

هو المال الذى ليس مملوكًا لأحد ملكًا خاصًّا؛ بل هو ملك جميع أفراد المجتمع، ويستفيد منه شتى مكونات المجتمع، بإشراف السلطات التي تنظم جَمعه وإنفاقه وتنظيمه، وذلك مثل: الأنهار، البحار، الشواطئ، المراعي، المحميات، الحدائق والمتنزهات، المعادن، والآثار، المرافق العامة مثل: المساجد، الكنائس، المدارس، الجامعات العامة، المستشفيات، الطرق، الجسور، الحافلات العامة، القطارات، شريط السكة الحديد، المحطات، الطائرات، المطارات، الاستراحات العامة، الأسواق العامة، كابلات: الكهرباء، التليفونات، والإنترنت،....إلخ.

حرمة استباحة المال العام:

المال العام له حرم، وحِمَى، وحرمة، وقدسية، وقد سيَّجه الله (تعالى) بأوامر ربانية جليلة، من شأنها –حال تطبيقنا لها– أن تحميه من العبث والعابثين، ذلك أن حرمة المال العام أشد من حرمة المال الخاص؛ لكثرة الحقوق المتعلقة به، وتعدد الذمم المالكة له؛ لذلك حذر الإسلام من إتلافه، أو الإضرار به، أو الإهمال في رعايته أو صيانته، وحرَّم سرقته، أو الاعتداء عليه بأي صورة من الصور.

وحماية المال العام ضرورة شرعية وحياتية وحضارية، فبه تُدار شؤون البلاد والعباد، والاعتداء عليه يعد اعتداءً على مجموع الأفراد والمجتمع وأيضًا اعتداء على حقوق الأجيال القادمة؛ ذلك لأن الذي يسرق من المال العام فكأنه يسرق من الأمة كلها، وعليه إثم كل مَن له حق في هذا المال. كما يعد ذلك خيانة لله تعالى وللناس وظلما للمواطنين.

والمال العام أمانة لدى جميع أفراد الأمة، فيجب أن يحافظوا عليه ويرعوه حق رعايته، والقائمون عليه أمناء في حفظه فإذا كان المال الخاص له من يحميه، فإن حماية المال العام مسؤولية المجتمع كله.

ومن ثم فان استباحة المال العام أمر خطير، وذنب عظيم، وجرم كبير، بل هو ضرب من الإفساد في الأرض، قال تعالى (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) (الأعراف: ٨٥).

فإتلافه وإهلاكه فساد، وسرقته وأكله فساد، واستغلاله واغتصابه فساد...

ومن واجبات الشعوب والأمم والدول أن تحافظ على هذه الأمانة، وان تسعى بكل جهد إلى تربية أبنائها للحفاظ عليها، ورعايتها وتنميتها وتطويرها، حتى يستمر عطاؤها، وتستفيد منها الأجيال بعد الأجيال.

إن سارق المال العام مجرم وخسيس فهو سارق للوطن وللأمة ومبدد لثرواتها ومكتسباتها، بل إنني لا أبالغ حينما أقول إن جرائم العبث والاعتداء على المال العام، جرائم تتعلق بالأمن القومي، ومن استحله فإنه سيحمله على عاتقه يوم القيامة؛ يقول تعالى: (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (آل عمران: ١٦١).

ضوابط إدارة المال في الإسلام:

حرص الإسلام على وضع ضوابط لإدارة المال، حتى لا يتم احتكاره لصالح فرد أو مجموعة أو فئة، دون المجموعات والفئات المكونة للمجتمع (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ) (الحشر:٧).

والمال مال الله، ولابد أن يدور ويُدار كما أراده الله... وقد وضع الله (سبحانه وتعالى) تفصيلات دقيقة لحسن إدارة المال، منها على سبيل المثال:

- كتابة المعاملات والديون...إلخ.
- الإشهاد على المعاملات المالية المختلفة.
- توزيع الميراث بالأنصبة التي حددها الله (سبحانه وتعالى) وهي في غاية الدقة والروعة.
- الوقف وهو حبس مال على مصارف محددة على جهة التأبيد.
- صيانة أموال اليتامى والضعفاء وحمايتها.
- تحديد طرق الكسب المشروع.
- بيان سبل الإنفاق والادخار المشروع.
- تحريم العبث والإسراف في المال.

ونظرة الإسلام للمال نظرة صائبة، ودقيقة، وواقعية، وموضوعية، ومبهرة...

لذلك فإن منهجية الإسلام الفريدة في التعامل مع المال، وحسن إدارته، كفيلة –حال تطبيقها– بإنقاذ العالم من أزماته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية[٢]؛ وفي الوقت نفسه فإن الخروج عن والضوابط التي قررها الله تعالى لإدارة المال، والاعتداء على وظيفته، يُعد جُرمًا فاحشًا من الجرائم في منظور الإسلام.

إن الإسراف والتبذير في المال العام -وكذا الخاص- ممنوع، والجور عليه ممنوع، والأخذ منه بغير حق ممنوع؛ بل يُعدُّ فسادًا وإفسادًا في الأرض.

وهكذا فإننا في حاجة ماسة إلى حسن استغلال المال وإدارته على نحو رشيد، وبما يحقق أهدافه وغاياته التي حددها الله (عزَّ وَجَلَّ).

وفي المنهج الإسلامي المسعف الحقيقي لحماية المال العام والخاص، ومنع الفساد والانحراف من الأساس؛ لذلك لما ابتعدنا عنه، واعتمدنا غيره، ظهر الفساد والانحراف وما ترتب على ذلك من مشكلات؛ لذلك يكثُر الحديث –سواء في المجتمعات العربية أو الغربية– عن الانحراف المالي، وفساد الذمم، واستباحة المال العام، بطرق متباينة، منها: (التزوير – الغش – الرشوة – التحايل – الإهمال... إلخ)، **وحتى الوسائل التقنية الحديثة لم تسلم هي الأخرى من توظيفها في تحقيق طرق مبتكرة للسطو على المال العام والخاص واستباحته، وحرمان مستحقيه منه...!!.**

(٢) لمزيد من المعلومات، راجع: د/ أحمد علي سليمان: فرائد البناء الاقتصادي للدولة في المنظور الإسلامي، مجلة الأزهر: صفر ١٤٤١هـ/ أكتوبر ٢٠١٩م، ص ٣٠٧-٣١٣

صور الاعتداء على المال العام:

ونشير فيما يلي إلى بعض من هذه الصور[٣]، على النحو التالي:

- **إهدار الوقت الخاص بالعمل** والإنتاج والخدمات.
- **إهدار الإمكانات والأصول والأدوات الخاصة بمؤسسات العمل.**
- **الحصول على مستحقات ومزايا مادية واجتماعية**... بدون وجه حق.
- **المجاملة في ترسِيَة العَطَاءات والمناقصات -عمْدًا- على شخصٍ بعينه، ويوجَد مِن بين المتقدِّمين مَن هو أفضلُ منه**. وذلك من صور الخيانة المذكورة في قول الحق تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) (الأنفال: ٢٧).
- **الاختلاس**: وهو استيلاء بعض الموظَّفين والعاملين في مكانٍ ما، على ما في أيديهم من أموال دون سندٍ شرعي.
- **استغلال** بعض ضعاف النفوس **السلطة** لتحقيق مكاسب ومكتسبات شخصية وعائلية.
- **اعتداء بعض الناس على الطرقات والمنشئات العامة والترع** وكأنها مال سائب لا صاحب له!!. فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أن رَسُول اللهِ (ﷺ) قَالَ: (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ -أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ- شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)[٤] والمراد بإماطة الأذى؛ تنحيته وإبعاده، والأذى كل ما يؤذي من حجر أو شوك أو غيره، ووضع الأحجار والخشب والردم والإطارات المشتعلة وغيرها في طريق الناس مما يتسبب في تعطيل مصالحهم، ومصالح البلاد.
- **عدم إتقان العمل**: ومن صور التعدي على المال العام، عدم إتقان العامل لعمله، مع أن الإتقان ثمرة من ثمرات المراقبة والإخلاص لله تعالى. والمسلم الحق هو الذي لا يراقب مديره ولا رئيسه في العمل ولا يخشى من مراقبتهم له فقط؛ بل قبل ذلك كله يراقب الله (سبحانه وتعالى)، وتلك هى المراقبة الذاتية، قال تعالى: (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) (يونس: ٦١).
- **التربُّح من الوظيفة**: ومن صور التعدي على المال العام أن يتربح بعض الموظفين من وظيفتهم ويستغلونها لأغراضهم الشخصية، وهذا ضرب من ضروب خيانة الأمانة وإضاعة المال العام.
- **إهمال المال العام والتسبب في إضاعته**: ومن صور التعدي على المال العام أن يُهمل المسؤول أو الموظف فيه، ولا يحافظ عليه مما يتسبب في إتلافه أو إضاعته، فكم من أموال تعرضت للنهب والسرقة والتلف بسبب ذلك؟!.
- **قبول (الرشوة) في صورة هدية**[٥]: ولقد عدَّ الإسلامُ قبولَ الرشوةِ من صور أكل أموال الناس بالباطل، فقال تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة: ١٨٨).

وقد نهى الإسلام عن الرشوة؛ لأنها سُحت، ومال حرام، وهي من كبائر الذنوب التي تعرض صاحبها للوعيد والعذاب الشديد، ومما يؤسف له أن يجعلها بعض الناس سُلمًا للثراء والترقي والغني؛ لذلك جعلها المولى سبحانه من كبائر الذنوب.

---

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/عصام بن هاشم الجفري: حرمة المال العام، السيد طه أحمد: صور المال الحرام المدمرة للأفراد والمجتمعات، د/ خالد بدير بدوي: مخاطر استباحة المال العام.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

(٥) ينظر: د/ يوسف العالم: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية: المغرب، دار الأمان، ١٩٩٣م، ص ٥٦٤، عبد الرزاق عبد المحسن البدر: خطورة الرشوة، د/عصام بن هاشم الجفري: حرمة المال العام، السيد طه أحمد: صور المال الحرام المدمرة للأفراد والمجتمعات، د/ خالد بدير بدوي: مخاطر استباحة المال العام.

إن الرشوة –أيها السادة– مرضٌ خطير جدًّا، تحل بسببها الشرور بالعباد والبلاد، فإذا حلت في مجتمع نُصر فيه الباطل، وأُبطل فيه الحق وتغيرت فيه الموازين؛ فكم من مظالم انتهكت، وكم من دماء ضُيعت، وكم من حقوق طُمست، ما أضاعها وما طَمسها إلا الراشون والمرتشون، وما وقع امرؤ في جريمة الرشوة إلا ومُحقت منه البركة في صحته وفي وقته ورزقه وعياله وعمره، وما تدنس بها أحد إلا وحجبت دعوته، وذهبت مروءته، وفسدت أخلاقه، ونزع حياؤه، وساءت عاقبته، فعَنْ ثَوْبَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، قَالَ: (لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ، وَالرَّائِشَ)[٦] يعني الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا.

الرشوة خطيرة جدا تُهدر الحقوق، وتُعطل المصالح، وبها يتقدم السفيه، ويُبعد المُجِدّ، فكم ضيعت الحقوق، وأهدرت الكرامات.إنها من أخطر الأمراض الاجتماعية فتكا بالمجتمعات، إذ تضيع حقوق العباد والبلاد، وتنصر الظالم وتهزم المظلوم، وتنشر الفوضى، وإذا فشت وتجرأ الناس على فعلها فاعلم أن الضمائر قد ماتت، والإيمان قد ندر في القلوب والنفوس، والرشوة ما دخلت عملا إلا أعاقته، ولا مجتمعا إلا أفسدته، تعين الظالم على الظلم بل على مزيد من الظلم، وعلى تشجيع الظالمين، ولا ريب في أن من أقبح الأساليب للحصول على الرشوة وأخسها تعطيل مصالح الناس والتسويف في إنجازها إلى أن يتم أخذ الرشوة والعياذ بالله.

- **الهروب والتخفّي (التزويغ) من مُحَصِّل أجرة النقْل العام والقطارات:** وهي جريمة ربما يراها بعض الناس هينة وهي عند الله عظيمة؛ لأنها تتسبب في فساد وإفساد، وخسارة كبيرة على المؤسسات، وإضاعة المصالح، وإلف السرقة، ومن ثم موت الضمير والعياذ بالله.
- **سرقة المال العام**: ولها صور متعددة منها سرقة الكهرباء والمياه من الدولة بحجَّة أنَّها لا تُعطي المواطن حقَّه كاملًا!!، فيزين الشيطان للسارق سوء عمله ويحلل له السرقة، والعياذ بالله.
- **سرقة الأدوية والتلاعُب بها**: كأن يقوم الطبيب بوصْف أدوية لا يحتاج إليها المريضُ، سواء مِن حيث النوعيَّة أو الكميَّة!، ثم يبيع المريض هذه الأدوية بسعر أقل من سعرها الحقيقي، ويتربح هو ومَن معه بالحرام والعياذ بالله[٧].
- **الغش والتدليس**: إن الإسلام لا يرضى لمجتمعاته أن يتغالب الناس فيها بالمكر والخديعة والفتن والنوايا الخبيثة؛ بل يريد مجتمعا تسري في أوصاله دماء الصدق والعفة وتحري الحلال والإخلاص لله.
- **اغتصاب الأراضي المملوكة للدولة بوضع اليد عليها أو تغيير ملامحها**، والاستيلاء عليها تدريجيًّا.

اللهم جنبنا الفواحش والفتن، واعصمنا عن الحرام يا رب العالمين...

عباد الله: أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، فاستغفروه إنه هو الغفور الرحيم.

الخطبة الثانية

الحمد لله وكفى وصلاة وسلامًا على النبي المصطفى (ﷺ)، وأشهدُ أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أنَّ سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله، عباد الله: أوصيكم ونفسي بتقوى الله...

يقول الحق تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) (آل عمران:١٠٢).

أما بعد،،

---

(٦) مسند الإمام أحمد في مسنده.

(٧) السيد مراد سلامة: عشر صور للاعتداء على المال العام.

أيها المؤمنون: لقد تساهل كثير من الناس في أمر المال العام تساهلًا عظيمًا في هذا الزمان، ومن ذلك على سبيل المثال:

- منهم مَن يترك هاتفه ويستخدم هاتف العمل في أموره الشخصية!!.
- ومنهم مَن يستخدم سيارة العمل في قضاء حاجاته وحاجة أولاده وأقاربه..!!.
- ومنهم مَن لا يأبه من الخروج مبكرًا من العمل بحجة أنه لا يوجد تقدير للموظف من حيث الراتب أو العلاوات!!.
- ومنهم مَن يضع اسمه أو أسماء آخرين في بدلات السهر، أو بدلات الوقت الإضافي، بغير وجه حق ليحصل على أموال حرام.
- بعض الناس الغاية عندهم تبرر الوسيلة، فلا تُهِمُّه الوَسيلة الَّتي يكتَسَبَ بها المالَ، سواء كان مِن حَلالٍ، كالبيعِ، وعَمَلِ اليدِ، أمْ مِن الحرامِ، كالاختِلاسِ والرِّبا، والقِمارِ، والرِّشْوةِ!!.
- ومنهم مَن يستخدم حاسوب العمل في طباعة أوراقه الخاصة.
- ومنهم مَن يستخدم فاكس العمل في إرسال سيرته الذاتية وملفاته هنا وهناك!!.
- ومنهم مَن يسرق أقلام العمل وأدوات الكتابة وغيرها؛ ليوزعها على أولاده، ويا لها من طامة كبرى، حين يتربى الأولاد وينشأون على الحرام!!.
- **ومنهم مَن يُصور كتب أولاده ومذكراتهم بماكينات تصوير المؤسسة التي يعمل بها!!.**
- **ومنهم مَن يتحايل على المواطنين المترددين عليه، أو يعبس في وجوههم ويرهبهم ويرعبهم بوجهه الكالح، وصوته الخشن، وأسلوبه العنيف؛ ليحصل منهم على أية منفعة، بالحرام والعياذ بالله.**

وهكذا فإن المال الحرام مثل ماء البحر المالح، كلما شربت منه ازددت عطشا وظمأ، أما المال الحلال فهو مثل الغيث النافع أينما وقع نفع وروى.

مخاطر استباحة المال العام على الفرد:

إن أكل الحرام يؤثر سلبًا على القلب والإيمان، إذ يضعف الإيمان تدريجيًا، ويؤدي إلى قسوة القلب، وضعف البصيرة، وانطفاء نور الإيمان.

يصاب القلب حينها بظلمة تؤدي إلى العجز عن الطاعات، ويصبح الدعاء غير مقبول؛ لأن الله لا يقبل إلا من المتقين. إضافةً إلى ذلك، فإن الشخص الذي يتجاوز على المال العام ويستبيحه؛ ممحوق البركة في ماله، وعياله وأخلاقه، منزوع الرحمة، منزوع الأخلاق والعياذ بالله.

كما يتسبب هذا الفعل في نشوء جيل لا يبالي بالحقوق أو المسؤوليات، ويتسم باللامبالاة والاستهتار، الأمر الذي ينعكس على استقرار المجتمع وأخلاقه ومستقبله.

مخاطر استباحة المال العام على المجتمع:

استباحة المال العام تحمل مخاطر كبيرة على المجتمع، تؤثر في الأخلاق والقيم، وتعرّض المجتمع لتدهور شامل في شتى النواحي. أهم هذه المخاطر تشمل:

١. **تحدي القانون الأخلاقي والتشريعي**: تجاهل القوانين والتشريعات التي تحمي المال العام يشجع ضعاف النفوس على ارتكاب التجاوزات، ويضعف احترام القانون في المجتمع.
٢. **إشاعة الفوضى والتفرقة**: استباحة المال العام تؤدي إلى تفشي الخصومة والتناحر بين أفراد المجتمع، ما يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية.

٣. **ضياع الأمانات**: إهمال الأمانة وتجاهل أهمية المال العام يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات والأفراد، ويزعزع الأمان في التعاملات العامة والخاصة.
٤. **تدمير القيم والتقاليد**: تضعف القيم الأصيلة والتقاليد النبيلة تدريجيًّا، وينتشر بين الناس الإحساس باللامبالاة تجاه المال العام؛ مما يؤثر على المجتمع بمرور الوقت.
٥. **إلف الحرام وتغيير المفاهيم الأخلاقية**: مع تكرار استباحة المال العام، يصبح الحرام مألوفًا، وتتغير معايير الحلال والحرام، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على الضمير الجماعي.
٦. **انتشار الممارسات السلبية**: يؤدي ذلك إلى ظهور سلوكيات سلبية، كالأنانية والطمع، مما يزيد من الاضطرابات الاجتماعية.
٧. **القلق والخوف من المستقبل**: يسود بين الناس شعور بعدم الأمان والقلق على المستقبل.
٨. **شهادة إدانة في الآخرة**: الأموال المختلسة من المال العام ستكون يوم القيامة شاهدة ضد من اختلسها، وهو يحملها على ظهره.

بالتالي، فإن حماية المال العام هي مسؤولية دينية وأخلاقية ومجتمعية للحفاظ على استقرار وسلامة المجتمع.

قال تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ) (إبراهيم: ٤٢-٤٣).

سبل حماية المال العام :

- تربية النشء تربية إيمانية سليمة.
- تنمية الوازع الديني والضمير لدى النشء والشباب.
- نشر ثقافة الحفاظ على المال العام والحق العام بكل الوسائل .
- سَنّ تشريعات بعقوبات مناسبة ضد كل مَن يستغل المال العام أو يعتدي عليه أو يسخره لخدمة أغراضه الخاصة، تبدأ بـ:

– فرض عقوبات مالية.
– مرورًا بالحرمان الوظيفي.
– وصولًا إلى السجن.

تفعيل وتعظيم دور الدعاة لتحقيق رسالتهم البنائية والإصلاحية في هذه الحياة، ذلك أن ما نتحدث فيه اليوم هو من صميم الأخلاق.

نريد أن يكون الداعية صورة حقيقية للإسلام الصحيح ليس صوتًا فقط بل صورة وصوتًا... ومهمتنا أن نحول القيم الإسلامية والإنسانية إلى سلوكيات ومنهج حياة لتمارس بشكل طبيعي في حياتنا العامة.

وهذا يتطلب من السادة الدعاة الإيمان بالله – الإيمان برسالتهم في الحياة– الاستقامة – الصدق – العفة.

لابد للدعاة أن ينعموا النظر في هذه الأخلاقيات ويؤمنوا بأهميتها الفائقة في الحياة، وأن تكون هذه الأخلاقيات أسلوبا لأداء أعمالهم.

ومن مقولات الإمام الحسن البصري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): "إنَّ الإيمانَ ليس بالتحَلِّي ولا بالتمَنِّي، إنما الإيمانُ ما وَقَر في القَلبِ، وصَدَّقه العَمَلُ" كما وردت عن الحسن وذكرها ابن النجار في زيل تاريخ بغداد، وذكرها ابن النجار في مسند الفردوس، وهي ليست حديثا منسوبا للنبي الكريم.

إن وظيفة الدعاة هي ترسيخ الأمن والسلام الاجتماعي وبناء المجتمع.

أيها المؤمنون: نؤكد أن الله (سبحانه وتعالى) قد تكفل الله بأرزاق العباد وحددها من قبل أن يأتوا إلى هذه الدنيا، فاطلبوا المال بتقوى الله تعالى، واعلموا أن المال الحلال والكسب الحلال يُنير القلب، ويشرح

الصدر، ويورث الطمأنينة والسكينة والخشية من الله، ويعين الجوارح على العبادة والطاعة، ومن أسباب قبول العمل الصالح وإجابة الدعاء..

انتبهوه أيها السادة: النبي (ﷺ) يحذر:

- فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِآكُلَهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا) (٨).
- وعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ (ﷺ) رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ –يُقَالُ لَهُ ابْنُ الأُتْبِيَّةِ– عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. قَالَ (ﷺ): (فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لاَ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ). ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ: (اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ) ثَلاَثًا (٩).
- وَعَنْ خَوْلَةَ الأَنْصَارِيَّةِ (رضى الله عنها) قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) يَقُولُ: (إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ القِيَامَةِ) (١٠).
- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: (يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لاَ يُبَالِي المَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الحَلاَلِ أَمْ مِنَ الحَرَامِ!!) (١١).

وقد سار الصحابة الكرام (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) على هدي النبي العظيم، ذلك أنه لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ أَصْبَحَ غَادِيًا إِلَى السُّوقِ وَعَلَى رَقَبَتِهِ أَثْوَابٌ يَتَّجِرُ بِهَا، فَلَقِيَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ (رضي الله عنهم جميعا)، فَقَالاَ لَهُ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ؟ قَالَ: السُّوقَ. قَالَا: تَصْنَعُ مَاذَا وَقَدْ وُلِّيتَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أُطْعِمُ عِيَالِي؟ قَالَا لَهُ: انْطَلِقْ حَتَّى نَفْرِضَ لَكَ شَيْئًا. فَانْطَلَقَ مَعَهُمَا(١٢)، فَفَرَضُوا لَهُ ما يكفيه حتى يتفرغ لرعاية أمور البلاد والعباد.

مهمة الدعاة والمربين والإعلاميين والمثقفين:

إن مهمتنا كبيرة جدًّا –نحن معاشر الدعاة والمربين والإعلاميين والمثقفين– في تربية النشء على ذلك.. ومهمتنا كبيرة جدًّا في تعميقها في قلوب الموظفين والمتعاملين معهم على حد سواء؛ ذلك لأن المتعامل إذا امتنع عن تقديم الرشوة فلن يكون هناك مرتشين..

مهمتنا العمل الجدي دعويًّا وإعلاميًّا ودراميًّا؛ لبناء النشء والشباب، وإيقاظ الضمير، من خلال إبراز الصور المضيئة في تراثنا وفكرنا الإسلامي، ومواقف الرسول الكريم، والخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين، في الحفاظ على المال العام، وذلك بإنتاجها في قوالب إعلامية ودرامية، وتضمينها بحرفية فائقة في أفلام الكرتون والألعاب الإلكترونية للنشء والشباب؛ حتى تتنقل صدى هذه القيم والمبادئ في نفوسهم، وقلوبهم، وعقولهم، وبالتالي حياتهم.

لقد تعب أهل الاقتصاد، منذ عقود كثيرة في الجامعات وفي مراكز البحوث، في الداخل والخارج، لمواجهة ظاهرة الفساد عمومًا والفساد المالي خصوصًا، وأخرجوا لنا نظريات ومصطلحات متعددة منها:

---

(٨) أخرجه الإمامان: البخاري ومسلم في صحيحيهما.
(٩) أخرجه الإمامان: البخاري ومسلم في صحيحيهما.
(١٠) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه.
(١١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه.
(١٢) طبقات ابن سعد: ٣/ ١٦٨، وصفة الصفوة: ١/ ٢٥٧.

الرقابة السابقة،
والرقابة اللاحقة،
والرقابة الملازمة،
والرقابة الوقائية،
والرقابة الخارجية،
والرقابة الداخلية،
والرقابة النهائية،
والرقابة الهرمية،
والرقابة الأدائية،
والرقابة المفاجئة...إلخ

غير أنهم أكدوا في النهاية أن الرقابة الذاتية المتمثلة في ضمير الإنسان هي الأساس في منع الفساد، ويجب أن نربي أولادنا ومجتمعنا عليها على الدوام.

بناء الإنسان:

ولقد تعددت المذاهب الاقتصادية العالمية (١٣) في موضوع الرقابة المالية بمسميات متعددة منها: وكالات، وهيئات الكسب غير المشروع، وأجهزة مكافحة الفساد، ودوائر الرقابة المالية... إلخ.

وكل هذه الأجهزة تقوم بأدوار مقدرة وفي غاية الأهمية، بيد أنها حتى تستطيع أن تكبح جماح الفساد المالي والفساد بشتى صوره وأشكاله وأنماطه وتطوراته، والسطو على المال العام واستباحته، والقضاء على الفساد قبل حدوثه؛ يجب أن يسير مع عملها وفي خط مواز، بناء الإنسان المؤمن الأمين، ذي الضمير اليقظ، الصالح المصلح، النافع لوطنه ولنفسه، ولكل مَن حوله.

إن عملية بناء الإنسان من الأهمية بمكان، ويجب أن تكون قبل البنيان أو تسير جنبًا إلى جنب مع عمليات البنيان.

لماذا اخترق الأعداء سور الصين العظيم على الرغم من حصانته الفائقة؟

عندما أراد الصينيون القدامى أن يعيشوا في أمن وأمان واستقرار، بنوا **سُورَ الصين العظيم**، واعتقدوا أنه لا يوجد مَن يستطيع تسلقه أو اقتحامه؛ نظرًا لحصانته وارتفاعه الكبير.

والغريب أنه خلال المائة سنة الأولى من بناء هذا السُّور العملاق، **تعرضت الصين للغزو ثلاث مرات**، وفى كل مرة لم تكن الجحافل البربرية في حاجة إلى اختراق السُّور أو تدميره أو تسلقه، **بل كانوا في كل مرة، يقدمون الرشوة للحارس**، ثم يزحفون ويدخلون عبر الباب!!.

لقد انشغل الصينيون ببناء السور ونسوا بناء الحارس!، حينها أدركوا أن بناء الإنسان يأتي قبل بناء العُمران.

ومن هنا نؤكد أن العلاج الناجع، والدواء الشافي، والترياق الكافي الوافي، يكمن في:

* بناء الإنسان الصالح المصلح النافع المبدع.

* كما يكمن في تطهير الضمائر، وتنقية السرائر، وصحوة الضمير لدى المتعاملين في الأموال العامة، سواء أكانوا من الموظفين أم من جماهير الموطنين..

---

(١٣) للاستزادة:

– د/ زينب عبد السلام أبو الفضل: موسوعة عناية القرآن بحقوق الإنسان.. دراسة موضوعية وفقهية، الجزء الثاني، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م، ص ٣٠ وما بعدها.

– الشيخ/ على الخفيف: الملكية في الشريعة الإسلامية، الطبعة السادسة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م، ص ١٨ وما بعدها

آية واحدة تكفي وتفيض:

(أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى)

ولعل كثيرًا من الناس لا يَفطنون إلى مغزى آية كريمة، وهي قول الله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق: ١٤)، أي يعلم ما يُعْمَل وما يُفْعَل.

وهذه الآية إذا ما وقرت في قلب الموظف أو المسؤول أو المواطن العادي، وآمن بها حقّ الإيمان، ووضعها أمام عينيه، وأيقن أن الله يراه؛ فلن تمتد يده إلى ما ليس له، ولن يجرؤ على أن يختلس، أو يرتشي، أو يفتح دُرجًا للرشاوي؛ لأنه يوقن أن الله (تعالى) يراه.

فإذا كان الناس يخافون من كاميرات المراقبة في الطرقات والمؤسسات، وهذه الكاميرات قد تعطل، أو تعطب، أو يصيبها الخلل، أو يُمحى ما عليها، فإن عين الله ترى كل شيء، بل إن الله تعالى يعلم ما يدور في النفوس وما سيدور، وملائكته الكرام يسجلون كل شيء بأجهزة ربانية تفوق طاقتنا البشرية على إدراك كنهها وقدراتها وكفاءاتها وإحاطتها...

وهذا ما حذرنا منه المولى (سبحانه وتعالى) من أن كل تصرفاتنا وهمساتنا وخلجاتنا وما يدور في أنفسنا، قبل أن نصرح به، مرصود مرصود...

فالمال العام والتعامل معه مراقب بأجهزة رصد إلهية على مدار الساعة، قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (المجادلة: ٧).

أرجو أخي المسلم الكريم أن نقف لحظة أمام قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) تخيل: تشمل كلَّ شيء، وهذا يجعلنا نُعيد النظرَ والتفكيرَ ألف مرة قبل نُقدِم على التعدي بأي شكل على المال العام حتى لو كان ذلك أخذ ورقة أو قلم أو مظروف من أدوات العمل.

معك طوال حياتك ملكان يلازمانك:

تخيل أخي الكريم: أن معك طوال حياتك ملكين يلازمانك في:

- صحوك ونومك،
- وسيرك ووقفك،
- في فرحك وحزنك،
- في كل شيء،
- في تصرفاتك كلها... بدقة متناهية وبصدق كامل؛ لأنهما مكلفان من المولى (سبحانه وتعالى)، وشهادتهما معتمدة، ولا يمكن مغافلتهما أو التحايل عليهما، (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) (ق: ١٨)، وهناك لا محالة يوم للحساب والجزاء.

ولقد وفق الله بعض علماء الاقتصاد وهداهم إلى أن يضعوا أيديهم على آية كريمة في القرآن الكريم، وقفوا أمامها، وكتبوا حولها دراسات أكدوا فيها أن طرح هذه الآية وإلقاء الضوء عليها، وتحويلها من مجرد المعرفة النظرية إلى سلوكيات عملية، لن تجعل يد الموظف تمتد أبدًا إلى مال عام.

وهي قول الله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق: ١٤)، التي أشرنا إليه وأكدنا عليها فيما مضي، إذ كيف لإنسان يشعر بأن الله يراه وتمتد يده إلى المال العام أو الرشوة أو التزوير، أو التحايل، أو الاختلاس؟!.

فالدواء ميسور جدًّا ورب الكعبة، وهو موجود في القرآن الكريم (فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ) (ق: ٤٥).. القرآن والسُّنة فيهما القضاء الحاسم على الفساد.

أخي القارئ الكريم: كل النظريات... تكافح الفساد أثناء حدوثه أو بعد حدوثه، أما القضاء على الفساد من جذوره، بل وقبل حدوثه، في هذه الآية (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق: ١٤)، فهذه الآية العظيمة تشفي المريض المختلس، وتعالج المريض المزور، وتداوي المريض المرتشي، وتضمد المريض المعطل لمصالح الناس.... هذه الآية فيها شفاء للمجتمع، وجربه لو نجربه.

ومن فضل الله علينا أن قلوبنا مهيئة لخشية الله، **لذلك أقترح أن تطبع هذه الآية الكريمة وتودع في مكاتب الموظفين تذكيرًا لهم بأن عين الله لا تغفل ولا تنام. إن تنمية الشعور بأن الله يراك من خلال: المدارس، والمساجد، ومؤسسات الإعلام.... كفيلة بالحفاظ على المال العام.**

لستُ من علماء الاقتصاد، ولا من رجال المال، ولكن الله وفقني للسباحة والسياحة في آفاق القرآن ودروبه وبحاره، والقرآن زاخر بالكنوز وأشعر بأننا مقصرون في فقه الكنوز العظيمة التي احتوى عليها القرآن واستيعابها وتوظيفها، وأتعبنا أنفسنا في نظريات وفلسفات مختلفة وعلاجنا بين أيدينا.... (إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا) (الإسراء:٩).

اللهم جنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن... اللهم أبعدنا عن الحرام وعن كل ما يقرب منه،... اللهم اهدنا لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عنّا سيئها لا يصرف سيئها إلاّ أنت، اللهم فقّهنا في ديننا، وبصّرنا بعيوبنا، وارزقنا الثبات واليقين، اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا واحفظنا مِن بين أيدينا ومِن خلفنا وعن أيماننا وعن شمائلنا ومِن فوقنا ونعوذ بعظمتك أنْ نُغتال مِن تحتنا، اللهم أصلحنا وأصلح لنا وأصلح بنا واصلح مَن حولنا، اللهم اهدنا سُبُل السلام، وأخرجنا مِن الظلمات إلى النور، وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن.

اللهم احفظ مصر شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، طولها وعرضها وعمقها، بحارها وسماءها ونيلها، ووفق قيادتها وجيشها وأمنها، واحفظ شعبها، وبلاد المحبين يا رب العالمين، اللهم اشف مرضانا وارحم موتانا.

وصلِّ اللهم وسلِّم وبارِك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وأقم الصلاة.

الدكتور/ أحمد علي سليمان

عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

والحاصل على المركز الأول على مستوى الجمهورية في خدمة الفقه والدعوة (وقف الفنجري ٢٠٢٢م)

المدير التنفيذي السابق لرابطة الجامعات الإسلامية

عضو نقابة اتحاد كُتَّاب مصر

واتس آب: ٠١١٢٢٢٢٥١١٥

بريد إلكتروني: drsoliman٥٥٥٥٥@gmail.com

يُرجى من السادة الأئمة والدعاة متابعة صفحة الفيس بوك: د. أحمد علي سليمان

https://www.facebook.com/profile.php?id=١٠٠٠٠٠٧٤٠٨٨٧٧٥٨